

أخبار

لا للتمديد «لمطر الموت ولو ليوم واحد»

ذُكرت حملة إقفال مطمر الناعمة - عين درافيل رئيس مجلس الوزراء تمام سلام بالوعد الذي قطعه مطلع العام الحالي «بوضع حدّ لـ 17 عاماً من معاناة أهالي الشحار وعدم التمديد للمطر بعد 17 كانون الثاني 2015»، وأيضاً بتعهد رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر في الفترة نفسها بتأمين موقع إضافي يخصص لمعالجة النفايات العضوية والاكتفاء بطمر العوادم في الناعمة - عين درافيل؛ ورأت الحملة أن ثمة «مشاريع مشبوهة» تُطرح «واتجاهاً واضحاً من قبل الحكومة إلى تمديد العمل بالمطر لغاية عام 2017». وأعلنت الحملة أنها، إلى جانب أهالي وفعاليات المنطقة والجمعيات الأهلية، «لن تسمح بتمديد قرار التمديد لمطر الموت ولو ليوم واحد من تاريخ انتهاء العقد مع الشركة المشغلة في 17 كانون الثاني 2015».

«الكهرباء» تُنجز تصليحات رئيسية

أعلنت مؤسسة «كهرباء لبنان» إنجازها تصليح الأعطال في بيروت والضاحية الجنوبية «فور العودة إلى المبنى المركزي بعد أربعة أشهر من الإقفال القسري»، ذلك أن التصليحات «كانت بحاجة إلى مواد موجودة حصراً» في المبنى المذكور. بتصليح كابلتي التوتر العالي بسطا، أونسكو وبسطة، مطار، إضافة إلى تصليح المحول رقم 1 في محطة الغربية الرئيسية، «تكون التغذية بالتيار الكهربائي في بيروت الإدارية وضواحيها قد عادت إلى طبيعتها بشكل نهائي»، قالت المؤسسة.

إقرار اقتراح قانون «الأسهم التفضيلية»

أقرت لجنة الاقتصاد النيابية برئاسة النائب جان أوغاسابيان يوم أمس اقتراح القانون الذي قدمه النائب روبري فاضل، الذي يهدف إلى السماح للشركات المساهمة بإصدار أسهم تفضيلية، ما «سيعطي الشركات اللبنانية فرص تمويل إضافية من خلال إصدار أسهم دون حق التصويت ولكن مع الأفضلية في توزيع الأرباح، ما يسمح بالتالي بزيادة رأسمال الشركات، بما فيها الشركات الناشئة والصغيرة، مع الحفاظ على دور وسيطرة المساهمين الأصليين إن كانوا عائلة أو شركاء»، بحسب فاضل الذي قارن اقتراحه بالقانون 2001/308 الذي أعطى المصارف اللبنانية حق إصدار أسهم تفضيلية «سمحت بتطوير القطاع المصرفي دون تغيير إدارتها اللبنانية».

مساعداً عينية للاجئين والمعموزين

وقّع «تجمع عائلات بيروت» و«الجمعية الإمبراطورية الروسية الأرثوذكسية الفلسطينية» مذكرة تفاهم تتعلق ببرنامج مساعدات عينية، من أغذية وأدوية وتجهيزات، للاجئين السوريين، وأيضاً المعموزين اللبنانيين. وزار وفد من الجمعيتين الرئيس أمين الجميل والعماد ميشال عون والبطريرك بشارة الراعي، للتباحث في قضايا اللاجئين والأوضاع السياسية والاجتماعية العامة.

«نوامة»، مالبة مع الاتحاد الأوروبي

احتفلت وزارة المالية يوم أمس باختتام مشروع «التوأمة» الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفذ بالتعاون مع المديرية العامة للمالية العامة الفرنسية، والرامي إلى «تحديث القدرات الإدارية والتشغيلية للإدارة الضريبية».

مقال

حرب أسعار النفط**ريم جعيل**

«أوبك» ومعها العالم كله إلى مرحلة جديدة من أسعار متدنية بشكل مفتعل ومترافق مع ركود الاقتصاد العالمي. هذا ما حفز الحديث في أوساط الخبراء عن أن السوق العالمية لن تتحمل مساراً انحدارياً في الأسعار أكثر من نيسان 2015، كذلك فإنه يمكن الذهاب إلى التساؤل عن مستقبل «أوبك» نفسها! أما الحديث عن لجوء هذه الدول إلى محافظتها من العملات الأجنبية واستثماراتها الخارجية، فلا بد من سحبه من الإطار التبسيطي الذي يضعه فيه بعض المنتشين «بالانتصار» الذي تم تحقيقه. فتراهم يتحدثون عن محافظ استثمارية بمئات المليارات من الدولارات، مرتكزين على مفهوم «القجّة». وكان هذه الأموال هي موجودة تحت بلاطة ما أو في «صندوق فرجة» يمكن التحكم فيها بسهولة ومرونة مطلقة. السؤال الذي يجب طرحه، كم من هذه الاحتياطات قابل للتداول المباشر في الأسواق الداخلية للدول الخليجية وغير مستثمر على شكل سندات خزينة أو شهادات إيداع في مختلف أنحاء العالم. التحدث عن المحفظات الاستثمارية للدول والاحتياطات يبقى منقوصاً إذا ما أخذت بعين الاعتبار المقدرة على التحكم في هذه الاحتياطات.

في القلب الآخر، كان الرد الإيراني مباشراً. وُصف روحاني ما يحصل بأنه مؤامرة على إيران، ملحقاً إلى أنه جزء من لعبة لي الأذرع التي تتكامل مع الضغوطات الاقتصادية والسياسية التي تستهدف التأثير في الموقع التفاوضي لإيران في الجولة المقبلة من المحادثات النووية. حمل كلام روحاني رسائل متعددة حول الحاجة إلى الاستثمار في المكّون غير النفط للاقتصاد الإيراني. يمكن اعتبار هذه الرسائل في خانة الاستهلاك

الداخلي وتحسين معنويات العموم أمام الضغوط التي ستواجهها البلاد في المرحلة القادمة. إلا أن الرسالة المباشرة التي حملتها حكومة روحاني، غير المحسوبة على المتشدين، هي زيادة الإنفاق العسكري بحوالي 30% في الموازنة الإيرانية الجديدة. بالتأكيد إن هذه الأموال لن تذهب لتمويل مشاريع التنمية المستدامة واللقاءات الحوارية والنقاشات الفلسفية. يراهن البعض على تباين بين الثنائي روحاني - ظريف من جهة ومعسكر المتشدين من جهة أخرى. إلا أن هذه المراهقات تتناسى أن البرنامج النووي الإيراني بلغ أوجه في عهد الرئيس خاتمي، أكثر الشخصيات الإيرانية انفتاحاً ودعوة إلى الإصلاح، وأن الرئيس روحاني نفسه كان كبير المفاوضين في هذه الفترة، كما أنه كان سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي لـ 16 عاماً متواصلة.

كثيرة هي الرهانات، إلا أن أخطرها هو ذلك الذي يخطى بين طاولة للتفاوض وأخرى للاستسلام. المازق الذي نواجهه في المنطقة هو السطوة التي تحظى بها هذه الخيارات في كلا المعسكرين. على ما يبدو، إنها الحرب! حرب أسعار النفط، التي لا يوجد أي ضامن لما قد تكون انعكاساتها على السوق العالمية بشكل عام وعلى منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص. هذا الشرق الأوسط الذي قد تذهب بلاد الشام فيه حطباً لموقد ترقص من حوله القوى الإقليمية.

كسرت أسعار النفط الخام الحاجز النفسي وتراجعت إلى ما دون عتبة الـ 60 دولاراً للبرميل الواحد. من الواضح أن التدهور الحاصل قد لا يقف عند أي حدود دنيا، أقله على المدى المنظور. إنه سباق نحو الهاوية بما للكلمة من معنى. سباق تخوضه المجموعة التي خرجت منتصرة من اجتماع أوبك الأخير في 27 نوفمبر الماضي. انتصار لا يزال يعبر عنه بالكثير من الغبطة في الأحاديث والدردشات الصحافية. هذا ما يستمر وزير النفط السعودي بالإشارة إليه في أحاديثه؛ حيث صرّح مؤخراً في معرض رده على أسئلة الصحفيين، على هامش مؤتمر عالمي حول التغيّر المناخي المنعقد حالياً في ليما البيرو، قائلاً «لماذا نحدّ من إنتاج النفط؟ لماذا؟ فلندع السوق يحدد ثمن السلع المتداولة. فلنترك للسوق مهمة تحديد سعر النفط».

بعيداً عن نشوة المنتصر، لا بد من التساؤل حول المصلحة الحقيقية في استمرار استعارة هذا السباق. أسواق المال الخليجية أتشحت باللون الأحمر الذي لم يغادر الشاشات التي حملت أخبار الخسائر القاسية والموجعة. تشير البيانات المتوافرة التي تنشر عبر وسائل الإعلام الخليجية إلى حالة من «الرعب» تصيب

المستثمرين الخليجيين الذين يقفون حائرين وهم يشاهدون إنجازات عام تتبخّر في فترة لا تتعدى شهراً واحداً. ففي اليوم الأول من كانون الأول، بلغت خسائر أسواق الأسهم الخليجية حوالي 45 مليار دولار من القيمة السوقية، لتسجل الخسائر الأعلى في السوق السعودية حوالي 26 مليار دولار بحسب جريدة «الاقتصادية» السعودية.

ولم تسلم أي من الأسواق المالية لدول مجلس التعاون من هذه الخسائر. ومع التراجع الأخير إلى ما دون 60 دولاراً للبرميل الواحد، عنونت النشرة الاقتصادية لقناة العربية بأن الخسائر القاسية «تلتهم أرباح الاسواق الخليجية خلال العام»، حتى إن بعض التقديرات وصلت إلى حدود الحديث عن أن قيمة الخسائر التي منيت بها الاسواق الخليجية في قيمتها السوقية منذ اندلاع أزمة أسعار النفط تصل إلى حدود 100 مليار دولار.

بالتأكيد لن تتوقف الخسائر عند القيمة السوقية للأسهم، بل ستطال إجمالي الموارد الفعلية للحكومات الخليجية التي ستتحمل العبء الأكبر من التراجع في حجم العوائد النفطية. هذا ما سيرتك أثره على حزمة سياسات التحفيز الاقتصادي والإنفاق الاجتماعي الريعي المتضخم، الذي اعتمده هذه الدول خلال الأعوام الأربعة الماضية في محاولتها لاستيعاب احتمالات انتقال حمى الانتفاضات الشعبية إليها، والتي وصلت كلفتها إلى أرقام قياسية. نحن هنا نتحدث عن بلاد يبلغ فيها إجمالي العوائد الضريبية صفرًا، فقط لا غير!

مما لا شك فيه أن الدول الخليجية تمتلك مناعة مالية كافية لتعويض التراجعات الكبيرة في حجم الواردات، إلا أنها بالتأكيد لن تتمكن من الاستمرار في تحمل هذه الأعباء على المدى الطويل، خاصة إذا دخلت

لن تتوقف الخسائر عند القيمة السوقية للأسهم**المجي**

إلى اعتماد سياسات تؤثر مباشرة في توزيع الأجر، وفي الأصل على غياب العدالة في سوق العمل. ومن الأدوات الفعالة التي يمكن اعتمادها في هذا الإطار هي الحد الأدنى للأجور وحماية حق التنظيم النقابي والتفاوض الجماعي.

Beirut Bar Association	The International Committee of the Red Cross	Families of Missing and Enforced Disappeared
Have the honor of inviting you to		
The handover ceremony of the official investigation report regarding the fate of the Missing and Forcibly Disappeared, from their families to the International Committee of the Red Cross under the auspices of the President of the Beirut Bar Association.		
Time: Tuesday 16th of December 2014, at 11 am		
Place: Beirut Bar Association, Beirut		
To confirm or apologize before 15.12.2014 please call: 03-706685 or 01-739297/8/9		
.Or by e-mail on: kidnapped961@yahoo.com or bey_beyrouth@icrc.org		

العام محمد كركي ورئيس اللجنة الفنية سمير عون وبعض أعضاء المجلس النافذين، توظيف من يريدون في الضمان من خلال نظام المياومين. واللافت أن هذه الجلسة أعادت ذكره بعض أعضاء المجلس إلى التوظيف العشوائي من خلال التعاقد، وخصوصاً أن إحدى المتعاقدات بوظيفة مترجمة، حصلت بقرار إداري واحد، على زيادة راتب من 30 مليون ليرة سنوياً في عام 2012 إلى 42 مليوناً في عام 2014. الضمان يحتاج إلى موارد بشرية كفوءة، لا إلى زبائنية التوظيف السياسي.